

Distr.: General  
11 December 2015  
Arabic  
Original: English



## الدورة السبعون

البنود ١٣٤ و ١٥ و ١٩ و ١١٦ من جدول الأعمال  
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧  
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في خطة عمل  
أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثيقة  
الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة  
لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة  
لعام ٢٠٣٠"

التقرير الأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية  
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير الأمين  
العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة  
عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل  
اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية  
المستدامة لعام ٢٠٣٠" (A/70/589).



٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل أديس أبابا خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ (A/CONF.222/20)، وأن الجمعية العامة أقرت الوثيقة الختامية للمؤتمر في قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن رئيس الجمعية العامة قدم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن الجمعية العامة اعتمدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قرارها ١/٧٠ المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠".

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بالاستناد إلى الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام، أن بياني الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المقدمين إلى الجمعية العامة، عند إقرارها لكلتا الوثيقتين الختاميتين، لم يتضمنا تقديرات تفصيلية للنفقات المتوقعة الناشئة عن اتخاذ قرارها ٣١٣/٦٩ و ١/٧٠. وباعتبار الفترة الزمنية بين مواعدي اعتماد الوثيقتين الختاميتين وإقرار الجمعية العامة لهما<sup>(١)</sup>، وبالنظر أيضا إلى أن مقترحات الأمين العام تعكس فقط الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالتنفيذ الفوري للولايات المنصوص عليها في الوثيقتين الختاميتين (انظر A/70/589، الفقرة ٤)، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه كان بالإمكان بذل مزيد من الجهود من أجل الالتزام الصارم بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة وتقديم تلك التقديرات التفصيلية إلى الجمعية العامة قبل إقرارها للوثيقتين الختاميتين.

٤ - وقد أتيحت النسخة المسبقة لتقرير الأمين العام للجنة الاستشارية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واجتمعت اللجنة مع ممثلي الأمين العام في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتلقت اللجنة إجابات جزئية على استيضاحاتها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وطلبت اللجنة الاستشارية إيضاحات بشأن أسباب التأخر في تقديم تقرير الأمين العام بالنظر إلى الفترة الزمنية الطويلة التي مرت منذ إقرار الجمعية العامة للوثيقتين الختاميتين في ٢٧ تموز/يوليه و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وصدور تقرير الأمين العام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولكنها لم تتلق أي تفسير مقنع.

(١) في حالة خطة عمل أديس أبابا، اعتُمدت الوثيقة الختامية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ وأقرتها الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي حالة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قدم رئيس الجمعية العامة مشروع الوثيقة الختامية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥، وأقرتها الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن التأخير في تقديم التقرير لا مبرر له بالنظر إلى نطاقه وكونه لا يشمل، على النحو المبين أعلاه، سوى المسائل التي وردت بخصوصها ولاية واضحة في الوثيقتين الختاميتين. وتلاحظ اللجنة أن التأخر في تقديم التقرير قد أعاق قدرتها على النظر بصورة ملائمة في مقترحات الأمين العام وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها بهذا الشأن إلى الجمعية العامة. ولذلك تتوقع اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام تفسيراً وافياً لأسباب التأخير في تقديم تقريره وأن يكفل المساءلة عن هذه الحالة.

٦ - وفي ظل هذه الظروف، ليست اللجنة الاستشارية في وضع يمكنها من إبداء رأيها بشأن مقترحات الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وبغرض كفالة التمكن من بدء تنفيذ الأنشطة المتصلة بالوثيقتين الختاميتين اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ ٥٤٧ دولار خلال السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تنفيذ القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستعود اللجنة إلى النظر في مقترحات الأمين العام خلال دورتها التالية.

٧ - وخلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، أُبلغت بأن الأمر سيقضي، على النحو المبين في الفقرتين ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام، إجراء المزيد من التقييم والمشاورات مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحديد كيفية تنفيذ القرارات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع الفقرة ٩٠ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠، يعترم الأمين العام تقديم تقرير يحدد فيه المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض بشكل متسق ناجع شامل، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السبعين المستأنفة، في سياق التحضير للاجتماع الذي يعقده المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن القرارات التي تتخذها اللجان الرئيسية للجمعية العامة و/أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى طلب موارد إضافية.